

غاية المرام في علم الكلام

ذواتها لما تصور فرض تبدله أصلا فإذا اختصاصها به إنما هو باعتبار مخصص خارج وما لزم الأول في قضيته فهو أيضا لازم لهذا القائل على طريقته مع لزوم بيان تناهى الأبعاد وفرض خلاء وراء العالم لضرورة صحة فرض التباين والتياسر .

ولأجل ذلك فر بعض المحققين في ذلك إلى بيان جهة الإمكان فقال القسمة العقلية حصرت المعلومات في ثلاثة أقسام واجب لذاته وممتنع لذاته وممكن لذاته فالواجب هو الموجود الذي لو فرض معدوما لزم عنه المحال لذاته والممتنع لو فرض موجودا لزم عنه لذاته المحال والممكن هو ما لو فرض موجودا أو معدوما لم يعرض عنه محال .

فالعالم إما أن يكون واجبا أو ممتنعا أو ممكنا لا جائز أن يكون واجبا لأن أجزائه متغيرة عيانا وضرورى الوجود لا يتغير بحال ولا جائز أن يكون ممتنعا وإلا لما وجد فتعين أن يكون لذاته ممكنا وكل ممكن فترجحه في جانب وجوده أو عدمه ليس إلا بغيره وإلا كان واجبا ممتنعا فترجح العالم في جانب وجوده ليس إلا بغيره